



مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الرابع للجنة



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء



Distr.: GENERAL
E/ECA/COE/28/10
AU/CAMEF/EXP/10(IV)
Date: 15 May 2009

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر
2-5 حزيران/يونيه 2009

تنفيذ القرار 859 (الدورة 41) حول الميثاق الأفريقي
للإحصاءات

ما تحقق من تقدم

أولاً - مقدمة

1- بموجب القرار 859 (د-41)، وافق مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط الاقتصادي الأفريقيين خلال اجتماعه في أديس أبابا، إثيوبيا، على مشروع الميثاق الأفريقي للإحصاءات، وطلب من المفوضية أن تقوم، بالتعاون مع أعضاء المنظومة الإحصائية الأفريقية بما يلي:

- إخضاع مشروع الميثاق الأفريقي للإحصاءات للدراسة من قبل الخبراء القانونيين؛
- اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لعرض مشروع الميثاق بعد مراجعته، على المجلس التنفيذي وعلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من أجل اعتماده؛
- استكمال الدراسات حول آلية تنفيذ الميثاق وإنشاء صندوق لتطوير الإحصاءات.

2- طبقاً لهذه التوصيات، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بأنشطة مختلفة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وكافة أعضاء المنظومة الإحصائية الأفريقية والشركاء الإنمائيين.

3- يستعرض هذا التقرير كافة الأنشطة التي تم القيام بها والنتائج التي تحققت. ويقدم كذلك توصيات لمواصلة الأنشطة الجارية والمستقبلية.

ثانياً - الميثاق الأفريقي للإحصاءات

1-2 اعتماد مشروع الميثاق من قبل مؤتمر وزراء العدل الأفريقيين والنواب العامين

4- بعد الموافقة على مشروع الميثاق الأفريقي للإحصاءات من قبل مؤتمر الوزراء الأفريقيين للاقتصاد والمالية والتخطيط الاقتصادي والمنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤتمراً لوزراء العدل الأفريقيين والنواب العامين في كيغالي، رواندا من 27 تشرين الأول/أكتوبر إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وتبع هذا المؤتمر اجتماع للخبراء القانونيين. وقد بحث الخبراء مشروع الميثاق وأدخلوا عليه بعض التعديلات. ثم أوصوا الوزراء باعتماد المشروع المعدل. وبحث الوزراء بدورهم مشروع الميثاق المعدل وأوصوا باعتماده من قبل المجلس التنفيذي، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

5- تناولت التعديلات التي أدخلها الوزراء على هذا المشروع (التزامات الأطراف)، الفصل 4 الفقرة 4. كانت هذه الفقرة تنص من قبل على ما يلي:

الفقرة 4 التزامات الأطراف

(1) توافق الدول الأطراف على الأهداف والمبادئ المنصوص عنها في هذا الميثاق.

(2) تلتزم الدول الأطراف باعتماد الإجراءات الضرورية للملائمة لا سيما ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والإداري لكي تتوافق قوانينها ونظمها مع الميثاق الحالي.

6- أما الآن فتنص الفقرة على الآتي:

الفقرة 4 التزامات الدول الأطراف

توافق الدول الأطراف على الأهداف والمبادئ المعنونة عنها في هذا الميثاق من أجل تعزيز سياساتها ونظمها الوطنية في مجال الإحصاءات، وتلتزم باعتماد الإجراءات الضرورية للملائمة لا سيما ذات الطابع التشريعي والإداري لكي تتوافق قوانينها ونظمها مع هذا الميثاق.

2-2 اعتماد الميثاق من قبل المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي

7- استناداً إلى توصية مؤتمر وزراء العدل الأفريقيين والنواب العاملين، بحثت الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس التنفيذي مشروع الميثاق واعتمدته وأوصت باعتماده من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد.

8- خلال دورته العادية الثانية عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد في 3 شباط/فبراير 2009، الميثاق الأفريقي للإحصاءات وذلك بموجب المقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.210 (XII) ووجه نداء إلى كافة الدول الأعضاء لتوقع والتصديق على الميثاق في أسرع وقت ممكن حتى يدخل حيز التنفيذ ويوفر الإطار القانوني لتطوير الإحصاءات في أفريقيا.

9- إن الميثاق بصفته صك قانوني يرمي إلى المساعدة في تطوير الإحصاءات في أفريقيا ينص على المبادئ المنهجية والأخلاقية التي من شأنها كفالة إنتاج إحصاءات جيدة التوقيت متناسقة وعالية الجودة في أفريقيا بأكملها، تلبي المتطلبات والمعايير التي تجعل منها إحصاءات أفريقية مرجعية.

10- في هذا الصدد، يرجى من أعضاء المنظومة الإحصائية الأفريقية، ومن كافة الإحصائيين المهنيين في أفريقيا ومن الشركاء الإنمائيين تبني هذا الميثاق والعمل على ترويجه في بلدانهم والرجوع إليه في كل أنشطتهم واحترام المبادئ الواردة فيه.

11- إن التنفيذ الفعال للميثاق يستوجب تعاوناً فعلياً متزايداً بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية وينبغي إقامة حوار بين مختلف الأطراف المعنية بالمنظومة الإحصائية الأفريقية بهدف تعزيز التنسيق الإحصائي وضمان جودة ومنفعة المعلومة الإحصائية.

12- يدعو الميثاق صناع القرار السياسي في أفريقيا إلى جعل رصد الحقائق قاعدة لكل عمل يتعلق بصياغة السياسات ومتابعتها وتقييمها. وينبغي بالفعل أن يؤخذ في الاعتبار الطابع العام للمعلومة الإحصائية عند اتخاذ كل قرار. وبما أن تنفيذ الميثاق يتطلب توفير موارد مالية وتعزيز القدرات المؤسسية للمنظومة الإحصائية الأفريقية، يجب على الدول الأفريقية أن تلتزم بمسؤولياتها لضمان تمويل الأنشطة الإحصائية بصفة دائمة وملانمة، ومن أجل تعزيز الاستقلالية والوضع القانوني للمعاهد الوطنية للإحصاءات والخدمات الإحصائية على المستويين الإقليمي والقاري.

ثالثاً. آلية تنسيق الميثاق

13- فيما يتعلق بأعداد آلية تنفيذ الميثاق، عينت المفوضية خبيراً استشارياً ليعمل، بالتعاون مع وحدة الإحصاءات التابعة لها، على إجراء دراسة تهدف إلى تقييم المنظومة الإحصائية في أفريقيا من أجل تحديد الصعوبات التي قد تعيق تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات وتقدم آلية ملائمة للتنسيق بغية تنفيذ أفضل للميثاق بناء على نتائج هذه الدراسة.

14- اقتضت الدراسة مشاورات معمقة مع المنظمات الإحصائية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وكذلك مع الشركاء الإنمائيين خارج القارة. وأجرى تحقيق لدى أعضاء المنظومة الإحصائية الأفريقية لتقييم المشاكل التي قد تعيق إنتاج إحصاءات متناسقة.

15- أتاحت هذه الدراسة أيضاً الفرصة لتحديد الأطراف المعنية بالإحصاءات ودورها في هذا المجال، إلى جانب أجهزة التنسيق وصلاحياتها. واقتُرحت الدراسة وضع استراتيجية لتنفيذ الميثاق تركز على ثلاثة أهداف استراتيجية تتوزع على تسعة محاور للتدخل يستند كل منها إلى مجموعة من التدابير.

16- إن النتائج الرئيسية لهذه الدراسة وتوصياتها جرى بحثها واعتمادها خلال الاجتماع المنعقد حول آلية التنسيق لتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات المنعقد في أبيدجان، كوت ديفوار يومي 4 و5 آب/أغسطس 2008.

17- وعلى إثر هذه المباحثات صدرت توصيات بتنشيط آلية التنسيق.

18- كما أن توصيات اجتماع اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات المنعقد يومي 9 و10 أيلول/سبتمبر 2008 في تونس سمحت هي الأخرى بتنشيط آلية التنسيق.

19- من أجل التنفيذ الجيد للميثاق ومواءمة الإحصاءات، تقترح الدراسة آلية لتنسيق الإحصاءات على النحو الآتي:

- على المستوى الوطني، من المقرر إعادة تنشيط/إنشاء اللجان الوطنية لتنسيق الإحصاءات في الدول الأعضاء. وتضم هذه اللجان جميع أعضاء المنظومة (الوزارات، مدارس الإحصاءات، المصرف المركزي والهيكل الفنية الأخرى لإنتاج الإحصاءات...) وبالإضافة إلى صلاحياتها الرئيسية المتمثلة في تحديد وتنسيق وبرمجة جميع الدراسات والأعمال والتحقيقات الإحصائية وكذلك طلبات المعلومات الإدارية بغرض استغلال الإحصاءات الرامية إلى تلبية الاحتياجات الوطنية في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديموغرافية الخ...، **تستند إلى هذه اللجان المهام الآتية: 1° متابعة تنفيذ الميثاق على المستوى الوطني؛ 2° تنفيذ التوجيهات والنظم الإحصائية المعتمدة على مستوى القارة؛ 3° الاستجابة لطلبات البيانات المتعلقة بالتكامل الأفريقي من خلال إنتاج واعتماد البيانات ذات الصلة؛ 4° إعداد تقارير حول وضع الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الخ....** ويتعين على المعاهد الوطنية للإحصاءات أن تلعب دوراً أساسياً في تنشيط هذه اللجان وتنسيق أنشطة المنظمات الإحصائية الوطنية بحيث يلعب كل طرف معنى بدوره في إنتاج إحصاءات متناسقة وصحيحة من حيث جميع جوانب التكامل.
- على المستوى الإقليمي، إنشاء لجان إقليمية لتنسيق الإحصاءات، تتألف من مديرين عامين من الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات الإحصاءات على المستوى الإقليمي، والوحدات الإحصائية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء وتستند إلى هذه اللجان، من بين أمور أخرى: **1° متابعة تنفيذ الميثاق على المستوى الإقليمي؛ 2° تنسيق تنفيذ التوجيهات والنظم الإحصائية في مناطقها ورفع تقارير في هذا الشأن إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ 3° جمع المعطيات والتحقيق من تناسقها؛ 4° تصنيف هذه المعطيات وإرسالها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.** وتتولى أمانات أو لجان المجموعات الاقتصادية الإقليمية أعمال الأمانة وتحصر على تنسيق الإحصاءات في هذه المناطق.
- على المستوى القاري، إنشاء مجلس أعلى للإحصاءات الأفريقية يتألف من المديرين العامين للمعاهد الوطنية للإحصاءات ومن مسؤولي وحدات الإحصاءات على المستويين القاري والإقليمي وعلى مستوى الشركاء. وتستند إليه من بين مهام أخرى: **1° متابعة تنفيذ الميثاق على المستوى القاري؛ 2° اعتماد التوجيهات أو النظم المتعلقة بإنتاج الإحصاءات والمقترحة من جانب اللجان الفنية المتخصصة، وعرضها على أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي بغية اعتمادها؛ 3° متابعة تنفيذ هذه التوجيهات في الدول ورفع تقارير في هذا الشأن إلى أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي؛ 4° مواجهة التحديات الجديدة في مجال الإحصاءات.** وتتولى مفوضية الاتحاد أعمال أمانة المجلس الأعلى للإحصاءات الأفريقية، وتحصر على أن يلعب كل عضو في المنظومة الإحصائية الأفريقية دوره. وتساعد في مهمته المنظمات القارية الأخرى. ويتعين تعزيز إطار التشاور بين المنظمات القارية والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال إعادة تفعيل اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات ومن شأن قاعدة الحوار والتشاور هذه أن تسمع بفتح النقاش حول مسائل تعزيز قدرات للنظم الإحصائية الوطنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتنسيق عملية تنفيذ التوجيهات والنظم المعتمدة، ومواءمة برامج الإحصاءات وإنتاج بيانات ذات طابع قاري.
- إنشاء لجان فنية مختصة تركز على المجالات الرئيسية لمواءمة الإحصاءات المتعلقة بعملية التكامل. وتستند إليها مهمة تحديد المنهجيات المشتركة لإنتاج الإحصاءات، ومشاريع التوجيهات والنظم الواجب عرضها على المجلس الأعلى للإحصائية الأفريقية لبحثها واعتمادها ثم عرضها على أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي بغية اعتمادها. ويتعين تطبيق هذه التوجيهات والنظم في جميع البلدان. وتتولى مفوضية الاتحاد تفعيل هذه اللجان بالتعاون مع المنظمات الأفريقية القارية الأخرى، وتكون مهمتها مساندة البلدان على تنفيذ التوجيهات والنظم المعتمدة.

الصندوق الأفريقي لتطوير الإحصاءات

20- أما بخصوص الدارسة حول الصندوق الأفريقي لتطوير الإحصاءات، فقد أجريت بالتزامن مع الدارسة حول آلية التنسيق لتنفيذ الميثاق. والهدف الرئيسي من هذه الدارسة هو تعميق فكرة صندوق الإحصاءات وتحديد السبل والوسائل الكفيلة بإنشائه.

21- جرت أيضاً مشاورات معمقة مع منظومات الإحصاءات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وكذلك مع الشركاء الإنمائيين خارج القارة. وأبرزت المباحثات التي مع الأطراف المعنية خلال المشاورات، واجتماع ابيدجان حول تعميق نتائج الدارسة، ضرورة إنشاء الصندوق والتعجيل بذلك بغية ضمان التمويل الملائم والمستقر للمنظومة الإحصائية الأفريقية وللأنشطة الإحصائية في أفريقيا وبالفعل، أكد ما يزيد عن 90 في المائة من الأطراف المعنية أو الأشخاص المستجوبين على أن المشكلة الحقيقية أمام تطوير الإحصاءات في أفريقيا تكمن في عدم توفر التمويل المستدام لبرامج الإحصاءات رغم وجود بعض صناديق الإحصاءات وتدخلات الشركاء الإنمائيين.

22- أتاح تحليل نتائج الدارسة التعرف على: 1' أسباب ضعف مستوى الموارد الممنوحة للإحصاءات في أفريقيا؛ 2' المجالات أو البرامج التي يمكن للصندوق تمويلها؛ 3' المستفيدين من الصندوق وترتيبات إنشائه.

1' أسباب ضعف مستوى الموارد الممنوحة للإحصائية

23- خلصت الدارسة إلى أن من بين هذه الأسباب ما يلي:

- الافتقار إلى الدعم السياسي للإحصاءات في البلدان؛
- ضعف الاهتمام بالإحصاءات وقلة استخدامها في مجال اتخاذ القرار وصياغة سياسات من قبل صناع القرار السياسيين وغيرهم من المسؤولين في مجال التنمية؛
- الموارد التي يتم جمعها في إطار الصناديق الموجودة على المستوى الوطني لا تودع في هذه الصناديق في معظم الأحيان؛
- عدم ضمان ديمومة هذه الصناديق الوطنية أو الإقليمية لضمان الدعم المتواصل للإحصاءات.

2' المجالات أو البرامج التي يمكن للصندوق تمويلها

24- المجالات التي اقترحت الدارسة أنه يمكن للصندوق أن يدعمها هي:

- برنامج مواءمة إحصاءات التكامل الإقليمي والقاري من خلال ترجمة عملية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى إطار للإحصاءات، بغية تحديد القطاعات ذات الأولوية والإحصاءات الضرورية؛
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؛
- برامج تعزيز القدرات في مجال الإحصاءات؛
- البرامج الإقليمية والتحديات أو الإشكاليات القارية (تغير المناخ واستنفاد البيئية، الزراعة، فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، القطاع غير الرسمي، الخ...)
- برامج رفع مستويات الدول ذات القدرة الإحصائية الضعيفة للوصول بها إلى مستوى البلدان الأخرى في التنمية؛
- تعدادات السكان والمساكن لاسيما في البلدان التي لا تملك الإمكانيات اللازمة لإجرائها؛
- تعزيز برامج التدريب المدرسية والبحث وتقديم المنح الدراسية؛
- تنسيق الإحصاءات وبرامج التعاون؛
- الدراسات الاستقصائية والبرامج الإحصائية العابرة للحدود؛
- تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل المحافظة على المعلومة الإحصائية ونشرها؛
- أنشطة الاتحادات الأفريقية للإحصاءات.

3' المستفيدين من صندوق الإحصاءات الأفريقية

25- إن المستفيدين من الصندوق هم على الأخص:

- المعاهد الوطنية للإحصاءات والنظم الإحصائية الوطنية؛
- جامعات ومدارس الإحصاءات؛
- المنظمات والمؤسسات الإقليمية للإحصاءات؛
- المنظمات القارية للإحصائية؛
- الأفراد أو خبراء الإحصاءات (منح دراسية).

‘4’ استراتيجية حشد الموارد لفائدة الصندوق

26- تقترح الدراسة الاستراتيجية التالية لحشد الموارد:

- إعداد خطة استراتيجية قارية لتطوير الإحصاءات تأخذ في الحسبان كافة المبادرات الموجودة على جميع المستويات (على المستوى الوطني/ المنظمات الوطنية للإحصاءات، على المستوى الإقليمي: برامج الإحصاءات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، على المستوى القاري: برنامج تطوير إحصاءات التكامل الأفريقي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وكافة المبادرات القارية). على أساس هذه الخطة الاستراتيجية، يتعين إعداد برنامج واضح للأنشطة يمتد لفترة 2 و 5 سنوات وتقييم ميزانية هذه الخطة الاستراتيجية لتشكيل إجمالي رصيد الصندوق؛
- إقامة علاقة بين صندوق الإحصائية الأفريقية والموارد الواجب حشدها لفائدة الأهداف الإنمائية للألفية من خلال المجموعة الأفريقية للإشراف على تنفيذ هذه الأهداف؛
- إعداد برامج إحصائية تناسب مجالات تدخل الشركاء الإنمائيين وهو ما يشكل مساهمة غير مباشرة واقترضية في صندوق الإحصاءات الأفريقية؛
- تنظيم مؤتمر أو مائدة مستديرة للمانحين لفائدة تطوير الإحصاءات في أفريقيا؛
- حشد الموارد على المستويين الأفريقي والدولي لتمويل الإحصاءات؛
- توعية الدول الأعضاء بأن المسؤولية الأولى في تطوير الإحصاءات في أفريقيا تعود إليها بالدرجة الأولى؛
- توعية الشركاء الدوليين للوفاء بالتزاماتهم وتقديم الدعم الاستراتيجية لتطوير الإحصاءات وتميئتها في أفريقيا.

27- علاوة على المقترحات المقدمة خلال اجتماع أبيدجان لتحسين الدارسة طلب من المفوضية إجراء دراسة فنية معمقة حول الترتيبات العملية أو الاستراتيجية الواجب اتخاذها لحشد الموارد المالية بغية التعجيل بإنشاء الصندوق وتحديد موارد التمويل، وذلك بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعاً- إعداد وثيقة حول استراتيجية مواءمة إحصاءات التكامل

28- بهدف مواءمة إنتاج الإحصاءات مع احتياجات وأولويات التنمية في أفريقيا ومع الجدول الزمني لعملية التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حددته مفوضية الاتحاد الأفريقي كان من اللازم إعداد وتنفيذ استراتيجية تجمع كافة المتعاملين وتحدد مجال تدخلاتهم والترتيبات التي تسمح بإنتاج الإحصاءات الأفريقية المتناسقة وذات الجودة غير سائر أرجاء القارة وذلك بشكل فعال وعلى أساس التشاور.

29- هناك عدة أسباب جوهرية تستوجب تحديد وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية القارية لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا. أولها إنجاز الهدف الرئيسي للميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي يسعى على وضع إطار ملائم لمواءمة المعلومات الإحصائية في أفريقيا بغية مواءمتها بين الدول والمناطق. وثانياً، كما هو الشأن بالنسبة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإن إنتاج الإحصاءات الضرورية لتحديد ومتابعة وتقييم مختلف السياسات /البرامج/المشاريع التي تسعى إلى تحقيق التكامل، يتطلب توفير إحصاءات مرجعية متناسقة يتم إنتاجها بصفة منتظمة وتكون متوفرة عند الحاجة لإنجاز برامج التكامل الأفريقي. ويتعين مراعاة أن يكون إنتاج هذه الإحصاءات متناسقاً كل الجوانب مع الاحتياجات المتزايدة التي تتطلبها عملية التكامل. ثالثاً، يستدعي تكامل الإحصاءات على المستوى القاري، التزاماً ومساهمة من جميع الأطراف المعنية بالمنظومة الإحصائية الأفريقية. ويتعين إذن التفكير في وضع استراتيجية تدمج جميع القطاعات وتحدد التدخلات والترتيبات التي تسمح بالعمل بفعالية وجماعياً على تطوير وإنتاج إحصاءات متناسقة في خدمة التكامل الأفريقي.

30- وهكذا فإن المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، هي بصدد إعداد وثيقة سياسية لتوجيه سير عملية مواءمة الإحصاءات، ويجري إعداد تقرير حول أوضاع التجارب الموجودة في أفريقيا وخارج أفريقيا في مجال إنتاج الإحصاءات المتناسقة، بغية تقييم الجهود التي ينبغي القيام بها وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتوفير إحصاءات متناسقة على المستوى القاري.

31- في هذا الصدد، تجري المشاورات حالياً مع المنظمات العاملة في مجال الإحصاءات على جميع المستويات وسيتم اعتماد هذه الوثيقة أولاً من قبل خبراء الإحصاءات الأفريقيين في أغسطس 2009، ثم تعرض على أجهزة الاتحاد الأفريقي للمصادقة عليها. وسوف تكسب أفريقيا من خلالها إطاراً استراتيجياً يسمح بإنتاج إحصاءات متناسقة في خدمة التكامل الأفريقي.

خامساً- التوصيات

32- من أجل التعجيل باستكمال الأنشطة الجارية وإنجاز الأنشطة المستقبلية تم تقديم التوصيات الآتية:

1' التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للإحصاءات

- دعوة جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الميثاق حتى يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن؛
- يطلب من المفوضية أن تقوم، بالتعاون مع باريس 21، بإعداد استراتيجية تدعو إلى التصديق على الميثاق وإلى تطوير الإحصاءات؛
- يطلب من المفوضية أن تواصل تعاونها مع "باريس 21" و"يوروستات"، لاستكمال إعداد آلية تقييم الميثاق من قبل النظراء.

2' تنفيذ آلية تنسيق الميثاق

- تفويض مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بالعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، لتنفيذ آلية تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصائية.

3' دراسة حول الصندوق الأفريقي للإحصاءات

- يطلب من المفوضية أن تقوم بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بإجراء دراسة فنية معمقة حول الترتيبات العملية أو الاستراتيجية الواجب وضعها لحشد الموارد المالية بغية التعجيل بإنشاء الصندوق من خلال تحديد واضح للموارد المالية.

4' إعداد وثيقة استراتيجية لمواءمة إحصاءات التكامل

- يطلب من المفوضية أن تقوم بالتعاون مع جميع أعضاء المنظومة الإحصائية الأفريقية باستكمال إعداد وثيقة استراتيجية لمواءمة إحصاءات التكامل بغية توفير إطار للحوار

والتشاور لجميع المتعاملين في مجال الإحصاءات بما يسمح لهم بالعمل بفعالية لإنتاج إحصاءات متناسقة وذات جودة في الوقت المناسب وبصفة متواصلة وفعالة تستخدم في إعداد برامج التنمية واتخاذ القرارات السياسية حول مستقبل قارتنا.